الأمم المتحدة S/2007/704

مجلس الأمن

Distr.: General
4 December 2007
Arabic
Original: English

التقرير الخامس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون

أولا – مقدمة

١ – مدد مجلس الأمن بموجب القرار ١٧٣٤ (٢٠٠٦)، ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وطلب إليَّ أن أجري تقييما شاملا للدور الذي يضطلع به المكتب بغية تحديد استراتيجية انسحابه. وفي تقريري الرابع عن المكتب، أعربت عن عزمي على إجراء تقييم شامل وتقديم توصياتي إلى المجلس بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد. وتحقيقا لتلك الغاية، أوفدت بعثة تقييم تقني مشتركة بين الإدارات، بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، زارت سيراليون من ١٥ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. ويوفّر التقرير الحالي أحدث المعلومات عن التطورات الرئيسية السابقة ويتضمن توصياتي بشأن استراتيجية خروج البعثة ومستقبل وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد.

ثانيا – التطورات الرئيسية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طغت عمليةُ تنظيم وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في سيراليون على ما عداها من الأحداث. فالانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها أصلا في ٢٨ تموز/يوليه، أُرجئت في نهاية المطاف إلى ١١ آب/أغسطس بسبب عدم موافقة برلمان سيراليون على طلب اللجنة الانتخابية الوطنية حله مبكرا.

٣ – وقد شاركت في الانتخابات النيابية التي أجريت في ١١ آب/أغسطس سبعة أحزاب سياسية بينها الأحزاب السياسية الثلاثة الكبرى وهي مؤتمر جميع الشعوب وحركة الشعوب من أجل التغيير الديمقراطي والحزب الشعبي لسيراليون الحاكم، في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ١١ آب/أغسطس، وتنافسَ سبعة مرشحين، لم تكن بينهم أي امرأة، على

061207 061207 07-62008 (A)

الانتخابات الرئاسية. وقد فاز مؤتمر جميع الشعوب بـ ٥٩ مقعدا من مقاعد البرلمان الـ ١١٢، وحركة الشعوب من أجل التغيير الديمقراطي بـ ١٠ مقاعد والحزب الشعبي لسيراليون بـ ٤٣ مقعدا. ولم تشغل المرأة سوى ١٦ مقعدا مقابل ١٨ في البرلمان السابق. كما راقب الانتخابات نحو ٠٠٠ ٩ مراقب وطني يمثلون ٥٣ منظمة من منظمات المجتمع المدني و ٤٤٧ مراقبا دوليا من منظمات إقليمية ودولية مختلفة.

٤ - ولم يحصل أيٌّ من المرشحين الرئاسيين على الأغلبية الدستورية المطلوبة للفوز بالانتخابات والتي تبلغ نسبة ٥٥ في المائة من الأصوات. وعليه، أجري سباق رئاسي في ٨ أيلول/سبتمبر بين المرشحين الذين حازا أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى وهما: إرنست باي كوروما، زعيم مؤتمر جميع الشعوب، وسولومون بيريوا، نائب رئيس سيراليون حينئذٍ ومرشح الحزب الشعبي لسيراليون. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية عن حصول السيد كوروما على نسبة ٥٤,٦ من مجموع عدد الأصوات الصالحة وحصول السيد بيريوا على نسبة ٤٥,٤ في المائة السباق الرئاسي. وأُعلنَ السيد كوروما رئيسا منتخبا حسب الأصول لسيراليون وأدى اليمين في اليوم عينه.

٥ - ومع أن الانطباع السائد هو أن الانتخابات تمت بشكل سلمي واتسمت بالشفافية وذات صدقية إلى حد كبير، فهي أجريت في جو ساده توتر متنامٍ وعكرته اشتباكات عنيفة بين مناصري الأحزاب السياسية الرئيسية. واتُخذت مبادرات عدة لنزع فتيل توتر الوضع السياسي في الأيام السابقة للانتخابات. ونظمت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية مسيرات سلمية جابت أنحاء البلاد، واستضافت اجتماعات رفيعة المستوى مع قادة الأحزاب السياسية بغية التشديد على ضرورة الامتثال لمدونة سلوك الأحزاب السياسية.

٦ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، قام وفد رفيع المستوى من لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يضم رئيس اللجنة، محمد ابن شامباس، ووزيري خارجية بوركينا فاسو ونيجيريا والمفوض السامي لغانا لدى سيراليون، بزيارة البلد والتقى الرئيس حينئذ أحمد تيجان كبه والمرشحَين الرئاسيَين لحثهم على العمل من أجل كفالة إنجاز السباق الرئاسي في جو سلمي.

٧ - وتُعتبر الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٧ أول انتخابات تنظمها وتجريها سلطات سيراليون منذ انسحاب عملية حفظ السلام، بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عام ٢٠٠٥. وقدم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني والمالي للانتخابات. واضطلع المكتب أيضا بدور حيوي في نزع فتيل التوتر السياسي والعرقي الذي هدد بإخراج العملية الانتخابية عن مسارها، وفي دعم الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الانتخابية الوطنية لمواجهة

الغش الانتخابي خلال السباق الرئاسي. وقام المكتب بشكل خاص بتنظيم سلسلة من حلقات العمل المشتركة بين الأحزاب حضرها جميع الأحزاب السياسية المسجلة. كما قدم الدعم لعمل لجنة تسجيل الأحزاب السياسية ولجان رصد التقيد بمدونة سلوك الأحزاب السياسية على الصعيدين الوطني والمناطقي، من خلال خدمات المشورة والوساطة والتدريب.

٨ - وفي الأشهر السابقة للانتخابات، أفيد عن حصول عدد من الاشتباكات العنيفة بين مناصري حزب سيراليون الشعبي ومؤتمر جميع الشعوب وحركة الشعوب من أجل التغيير الديمقراطي. وبلغ التوتر درجة عالية بشكل خاص في الأجزاء الشرقية والشمالية من البلاد - وهي مناطق يسيطر عليها تقليديا الحزب الشعبي لسيراليون - خاض فيها أيضا مؤتمر جميع الشعوب وحليفه الانتخابي، حركة الشعوب من أجل التغيير الديمقراطي، حملاتهما. وفي ٢٧ آب/أغسطس، دعا علناً الرئيس كبه الذي انتابه القلق إزاء عنف الاشتباكات إلى ضبط النفس وهدد بفرض حال الطوارئ في جهد للسيطرة على الوضع. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، وقّع المرشحان الرئاسيان الرئيسيان في اجتماع دعا إليه الرئيس كبه بيانا يدين تزايد الترهيب والتحرش والعنف والتزما فيه خوض السباق الرئاسي بشكل سلمي. كما التقيا بشكل منفصل في ٦ أيلول/سبتمبر ممثلين عن السلك الدبلوماسي والمكتب لتجديد التزام حزبيهما كفالة التقيد التام بالبيان.

٩ - ورغم انحسار أجواء التوتر إلى حد كبير، لا تزال التقارير تفيد عن حصول حالات عنف معزولة متبقية مرتبطة بالانتخابات. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، اشتبك مناصرو الحزب الشعبي لسيراليون مع مناصري مؤتمر جميع الشعوب وحركة الشعوب من أجل التغيير الديمقراطي في تونغو، بمقاطعة كينيما، ما أدى إلى إصابة ثلاثة أشخاص بجروح. وفي اليوم نفسه، ألقى شبان من حزبي مؤتمر جميع الشعوب وحركة الشعوب من أجل التغيير الديمقراطي حجارة على عضو البرلمان من الحزب الشعبي لسيراليون من المنطقة نفسها، بحجة أنه كان قد أرهبهم في ظل الحكومة السابقة.

١٠ - وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقا مشتركا يخضع لإدارته يوجه الشركاء الإنمائيون لسيراليون عبره مساهماتهم المالية إلى العملية الانتخابية. وبالفعل قدمت حكومات كل من أيرلندا (عبر منظمة المعونة الأيرلندية Irish Aid) والدانمرك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (عبر إدارة التنمية الدولية)، واليابان فضلا عن الاتحاد الأوروبي، تبرعات سخية للصندوق أنا ممتن لهم بشأنها. كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا الدعم للانتخابات عبر أموال قدمتها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في حين

دفع صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة أجور نحو ٠٠٠ ٣٧ من موظفي الاقتراع خلال جوليتْ الانتخابات.

١١ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر أنشأ الرئيس كوروما فريقا انتقاليا يرأسه نائب الرئيس ساموبل سومانا للعمل مع الإدارة المنتهية ولايتها لكفالة انتقال سلس لمقاليد الحكم إلى الحكومة العتيدة، وإعداد جردة شاملة بأصول الدولة وخصومها، وتحديد التدابير أو الإجراءات المزمع تنفيذها وتقديم توصيات بشأن إجراءات المتابعة التي يمكن أن تتخذها الحكومة الجديدة. وقدم الفريق استنتاجاته وتوصياته في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وكشفت الاستنتاجات عن فساد وتفشٍ لسوء إدارة موارد الدولة بسبب أوجه القصور التي تشوب المؤسسات والنظام المتّبع، وعن الافتقار إلى آليات داخلية فعالة لمراقبة إنفاق الموارد ورصده والإشراف عليه والمساءلة عنه.

١٢ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، حدد الرئيس كوروما في خطاب الأمة الذي ألقاه لدى افتتاح دورة البرلمان، الخطوط العريضة لأولويات حكومته بصون الأمن القومي، وتعزيز المصالحة والوحدة الوطنيتين، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، واحترام سيادة القانون، وإنشاء خدمة مدنية منظمة وفعالة، وتمكين لجنة مكافحة الفساد، وتحسين تنظيم الموارد المعدنية، وتعزيز اللامركزية والتنمية الريفية، وإعادة تنشيط الاقتصاد، وإنشاء قطاع خاص ينبض بالحياة وإيجاد فرص العمل، لا سيما للشباب، وتوفير خدمات محسَّنة للرعاية الصحية والإسراع في توفير الكهرباء والمياه.

ثالثا - بعثة التقييم التقني

١٣ - ضمت بعثة التقييم التقني التي كانت بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام والتي زارت سيراليون من ١٥ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة ومكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. والتقى الفريق شريحة واسعة من أبناء سيراليون شملت نائب الرئيس سومانا وأصحاب المصلحة الدوليين المعنيين بعملية توطيد السلام. كما زارت مقاطعة كينيما في المحافظة الشرقية لسيراليون. وترد استنتاجات بعثة التقييم التقني في الفرعين الرابع والثالث عشر أدناه.

رابعا – الحالة الأمنية

١٤ – ظلت الحالة الأمنية في سيراليون مستقرة لكن هشة. وتعزى التهديدات الرئيسية لاستقرار البلد إلى المستوى المرتفع لبطالة الشباب وإلى سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها أغلبية السكان.

١٥ – وتواجه سيراليون أزمة مالية حادة بدأت مطلع نيسان/أبريل نتيجة العائدات المحدودة للدولة. وتنال هذه الأزمة من المعنويات والقدرة العملياتية لأفراد شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون الذين لم يتلقوا الأموال المطلوبة لشراء الوقود وحصص الإعاشة. ويمكن لهذه الحالة، ما لم يصار إلى معالجتها بسرعة، أن تشكل تهديدا لأمن البلاد.

١٦ – وظلت الحالة الأمنية على طول الحدود مع ليبريا وغينيا مستقرة. بيد أن الحالة في غينيا لا تزال مدعاة للقلق. فمن المحتمل أن يؤدي أي تدفق كثيف للاجئين الغينيين باتجاه سيراليون في حال حصول أزمة في غينيا إلى زعزعة الحالة الهشة في سيراليون. وعلاوة على ذلك، لا تزال أجواء التوتر سائدة بين سيراليون وغينيا بسبب بلدة ينغا الحدودية التي لا يزال يحتلها أفراد القوات المسلحة الغينية. وقد أبلغت حكومةُ سيراليون بعثةَ التقييم أنها تعتزم حل هذه القضية عبر القنوات الدبلوماسية. وحتى يحين ذلك الوقت، تسيِّر القوات المسلحة لجمهورية سيراليون دوريات مشتركة مع الأفراد العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا على طول الحدود بين ليبريا وسيراليون.

خامسا – إصلاح قطاع الأمن

ألف – شرطة سيراليون

١٧ – يقدم المكتب المساعدة إلى شرطة سيراليون التي يبلغ قوامها حاليا ٢٠٠ ٩ فرد، بينهم نحو ٥٥٠ ١ من الأفراد الإناث، في جهودها الرامية إلى بلوغ المستوى الذي كانت عليه قبل اندلاع الحرب والبالغ ٥٠٠ ٩ فرد. كما يوفر المكتب لشرطة سيراليون التدريب والتوجيه في السيطرة على الجموع والحفاظ على النظام العام. وهو يعمل بشكل وثيق مع الشرطة لتشجيع أنشطة تعميم المنظور الجنساني والتعاون في حلقات العمل الهادفة إلى تحسين الإجراءات والممارسات المتبعة في معالجة العنف الجنساني في البلد. واضطلع المكتب بدور محوري في مساعدة شرطة سيراليون على وضع خطط العمليات الأمنية بما ينسجم والمعايير الديمقراطية لممارسة عمل الشرطة في العملية الانتخابية.

١٨ – ورغم تلك الإنجازات، لا تزال شرطة سيراليون تعاني نقصا في المركبات ومعدات الاتصال والأصفاد ومصابيح الجيب والهراوات، فضلا عن عدم كفاية أماكن الإقامة في

الثُكن. وعلاوة على ذلك، وكما أشير إليه في الفقرة ١٥ أعلاه، لم توفر الحكومة للشرطة الأموال المطلوبة لشراء إمدادات أساسية كالوقود وحصص الإعاشة. وحتى ٣١ أيلول/سبتمبر، لم يكن قد صُرف سوى ٣٧ في المائة من مبلغ ٦,٦ مليون دولار المرصود لشرطة سيراليون في الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٧.

١٩ - ولا تزال شرطة سيراليون تحتاج إلى المساعدة في إنشاء فرقة على مستوى محترف لتعزيز نظام التحقيقات الداخلية في سوء سلوك الأفراد، وفي وضع خطة على نطاق الدولة تهدف إلى تحسين أوضاع مرافق الاعتقال العديدة التابعة للشرطة والمتدنية المستوى، فضلا عن السياسات الهادفة إلى مكافحة التحرش والتمييز الجنسيين وتعزيز قدرات وحدات دعم الأسرة التابعة لشرطة سيراليون والحد من حالات الاتجار بالمخدرات والأشخاص عبر مطار لونغي الدولي. كما أن مدربي الشرطة بحاجة هم أيضا إلى التدريب على إدارة شؤون النظام العام، والدوريات الراجلة، وممارسات حقوق الإنسان، وكيفية الاستجابة لدى وقوع جريمة، وكيفية رفع الدعاوى.

باء - القوات المسلحة لجمهورية سيراليون

٢٠ - واصل المكتب الاتصال مع القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون بالتعاون مع الفريق الدولي للتدريب في مجال المشورة العسكرية الخاضع لقيادة المملكة المتحدة، ومع شركاء آخرين بغية رصد الحالة الأمنية في البلد والإبلاغ عنها وتقديم التوصيات بشأن التهديدات الخارجية والداخلية. وواصل المكتب أيضا التعاون وتبادل المعلومات مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والمحكمة الخاصة لسيراليون، وقوة الحرس المنغولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بشأن القضايا المتصلة بالأمن.

٢١ - ويعكف الفريق الدولي حاليا على تدريب القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وتوجيهها بدعمٍ من إدارة التنمية الدولية. كما يعمل الفريق الدولي، بمساعدة من المكتب، بشكل وثيق مع القوات المسلحة على تعديل عديد قوتها من ٥٠٠ ١٠ إلى ٥٠٠ ٨ من الأفراد العسكريين بغية إنشاء جيش يمكن تحمل تكلفته يتمتع بقدرة محسنة على الانتشار وبأداء عملياتي ولوجستي معزَّز. وخلال الانتخابات الوطنية، نُشرت الشرطة العسكرية التابعة للقوات المسلحة إلى جانب شرطة سيراليون في المناطق التي تسودها نسبة تهديد مرتفعة، مثل فريتاون، حيث ساعدت في تثبيت استقرار البلد خلال فترات التوتر السياسي المرتفع.

٢٢ - وتواصل القوات المسلحة مواجهة تحديات جدية. فنحو نصف الأفراد العسكريين وأسرهم يعيشون في ظروف متدنية المستوى الأمر الذي ينعكس سلبا على معنويات القوات. كما أن الثكن الرئيسية في فريتاون مكتظة إلى درجة أن بعض الأسر تعيش في المخازن والمستودعات ولا يمكنها الحصول على مياه شرب صحية أو نظافة عامة لائقة. وتسود ظروف مماثلة غير مُرضية في الثُكن العسكرية بالمقاطعات. وتُبذَل جهود حاليا لتحسين الظروف المعيشية في الثكن الثلاث في فريتاون بأموال مقدمة من صندوق بناء السلام. ورغم إعادة النظر التي أجريت أخيرا لشروط وظروف خدمة أفراد القوات المسلحة، لا تزال هناك هواجس حول ما إذا ستكون الحكومة قادرة على الوفاء بما قطعته من التزامات في ضوء الأزمة المالية التي تمر بها حاليا. وعلاوة على ذلك، لا تزال تتعين تسوية عدد من قضايا الرفاه العالقة ومنها استحقاقات التقاعد والصرف من الخدمة.

جيم - مكتب الأمن القومي

٢٣ - ساعد المكتب في تعزيز قدرات قطاع الأمن عن طريق توفير الدعم التقني وفي مجال تخطيط العمليات لمكتب الأمن القومي وللجان الأمنية في المقاطعات والمحافظات، خصوصا في مجالي جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها.

سادسا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٢٤ - أُحرز تقدم مطّرد في تدعيم سيادة القانون، وتعزيز استقلال السلطة القضائية، وبناء قدرات الشرطة ونظام الإصلاحيات فضلا عن تعزيز احترام حقوق الإنسان.

٢٥ - ويقدم المكتب حاليا الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل إصلاح قطاع العدل من خلال توفير الدعم التقني لتنفيذ مشروع قطاع العدل الممول من صندوق بناء السلام، والهادف إلى تعزيز نظام الادعاء العام ووحدة دعم الأسرة التابعة للشرطة. كما يوفر الدعم لبرنامج تطوير قطاع العدل الممول من إدارة التنمية الدولية، ويقدم المساعدة التقنية لعملية إعادة النظر في الدستور وللجنة إصلاح القوانين بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل المكتب مراقبة التقيدِ بمعايير حقوق الإنسان والإبلاغِ عن الانتهاكات، بما فيها تلك التي يرتكبها بعض عناصر الأمن القومي. ويقدم المساعدة كذلك في إنشاء لجان لحقوق الإنسان في المناطق الريفية ويواصل توفير التدريب على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية لمختلف أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني. وفي أيار/مايو، أجرى المكتب مسحا على الصعيد الوطني لأحوال السجون، شمل استعراضا لقانوني السجون الوطنيين لعام ١٩٦٠ وعام ١٩٦١، وقدم توصيات لتحسين أوضاع هذه المرافق.

٢٦ - كما أُحرزَ بعض التقدم في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. ووُزع تقرير اللجنة على نطاق واسع بين أصحاب المصلحة. واختتمت فرقة العمل التي أنشأتها الحكومة لإسداء المشورة بشأن الهيكل والإطار المؤسسي وطرائق الإنشاء في ما يتعلق ببرنامج التعويضات، أعمالها وأقرت الحكومة تقريرَها. بيد أن التنفيذ الفعلي لهذا البرنامج لم يبدأ بعد. وعملا بتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، أشار الرئيس كوروما مؤخرا إلى عزمه فصل منصب المدعي العام عن منصب وزير العدل.

٢٧ - كما أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتُبذَل الجهود حاليا لبناء قدراتها. ولا تزال خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في مرحلة وضعها. وسُنت أربعة مشاريع قوانين متصلة بحقوق كل من المرأة والطفل كانت لجنة الحقيقة والمصالحة قد أوصت باعتمادها وهي مشروع قانون تسجيل الزيجات وحالات الطلاق العرفية، ومشروع قانون التركة بلا وصية، ومشروع قانون العنف المترلي ومشروع قانون حقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز تقدم في تعميم منظور حقوق الإنسان في منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية في المقاطعات، والمؤسسات الحكومية.

٢٨ - ولم تمتثل حكومة سيراليون حتى تاريخه لالتزاماتها تقديم تقارير بموجب معاهدات الأمم المتحدة الأربع المتعلقة بحقوق الإنسان وهي: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقيه القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ويقدم المكتب الدعم التقني إلى وزارة الخارجية لتمكينها من تقديم التقارير إلى الهيئات ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات.

سابعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

٢٩ - أحرزَ بعض التقدم في تنفيذ خطة العمل الوطنية الهادفة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. كما أنشئ فريق متخصص في الشؤون الجنسانية ضمن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، وتجرى مشاورات واسعة النطاق مع الجماعات النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني حول تنفيذ هذا القرار. وسيكون من المهم خلال الأشهر المقبلة زيادة جهود الدعوة والتأييد السياسي لمواجهة التفاوت بين الجنسين، بما في ذلك الممارسات التقليدية المضرة بصحة الفتاة والمرأة ونمائهما، وبالنهوض بالمرأة، لا سيما في إطار انتخابات المجالس المحلية لعام ٢٠٠٨.

ثامنا – الإعلام/إذاعة الأمم المتحدة

٣٠ – واصل المكتب تعزيز نشوء ثقافة للسلام والحوار والمشاركة فيما يتعلق بالمسائل الوطنية، وبخاصة من خلال إذاعة الأمم المتحدة. وأعرب المتحاورون الدوليون والوطنيون عن الرأي بأن إذاعة الأمم المتحدة تشكل عنصرا فعالا وقيما من عناصر المكتب، يقدم الأخبار والمعلومات بشكل متوازن ومحايد. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ المتحاورون بعثة التقييم، بأن نجاح الانتخابات التي جرت مؤخرا وانتقال السلطة بسلام إلى الحكومة الجديدة، يمكن أن يعزيا بشكل جزئي إلى توازن الأخبار والتعليقات التي كانت الإذاعة تقدمها، لا سيما خلال فترات تفاقم التوترات السياسية.

٣١ – ويتمثل التحدي الرئيسي الذي سيواجهه المكتب خلال الفترة الانتقالية، في تنفيذ الانتقال من إذاعة الأمم المتحدة إلى تقديم خدمة إذاعية وطنية تتسم بالاستقلال والقدرة، الشيء الذي يفتقر إليه البلد حاليا. وستحتاج عملية الانتقال إلى دعم تقني ومالي من منظومة الأمم المتحدة وأوساط المانحين الدوليين. وسيكون من الضروري على وجه الخصوص، أن يشرف المكتب على نقل المعدات الإذاعية ومعالجة المسائل الانتقالية في المجالين القانوني والتحريري مع الشركاء الوطنيين، بينما سيتعين على الأطراف الفاعلة الوطنية أن تكفل الحصول على التمويل وعلى الموارد والموارد الإدارية والتقنية، التي ستمكنها من أن ترث خدمة إذاعية وطنية مستقلة لتقديم البرامج والبث، وأن تكفل استمرارها.

٣٢ – وقد اتخذت إذاعة الأمم المتحدة خطوات تجاه التحول إلى هيئة إذاعية تستند إلى القدرات المحلية، من خلال ترتيباتها للبرامج المشتركة مع الشركاء الوطنيين، التي تشمل برنامج ” أنباء نبتة القطن“، الذي تعده مدرسة الاتصال الجماهيري بجامعة سيراليون الذي يتلقى الدعم من مؤسسة هيروندیل السويسرية وهي منظمة غير حكومية، وشبكة الإذاعة المستقلة، المكونة من تجمع يضم أكثر من عشرين محطة إذاعة محلية، التي تتلقى المساعدة في التدريب من اتحاد الإذاعات العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية؛ واستوديوهات ’الطبل الناطق‘، التي تنتج برامج غير إخبارية في مجال التنمية الاجتماعية، بدعم من منظمة البحث عن قواسم مشتركة، وهي منظمة غير حكومية مقرها واشنطن .

تاسعا – أنشطة لجنة بناء السلام

٣٣ – واصلت لجنة بناء السلام التركيز على أربعة مجالات ذات أولوية حددتها حكومة سيراليون وأقرتها اللجنة، وهي: توظيف وتمكين الشباب، والحكم السليم، وإصلاح قطاعي الأمن والقضاء، وبناء القدرات في مجال تقديم الخدمات.

٣٤ - واشتركت لجنة بناء السلام والحكومة، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، في العمل على إعداد إطار تعاون لبناء السلام، يستند إلى الاستراتيجيات الوطنية القائمة. وسيشكل هذا الإطار أداة حاسمة لتوسيع آفاق التعاون بين المجتمع الدولي وحكومة سيراليون. وسيسهم أيضا في تعزيز الحوار وتقوية الشراكات بين سيراليون وشركائها الدوليين، وفي حشد موارد إضافية وتوفير الدعم السياسي من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية القائمة، ومعالجة الفجوات المتبقية في مجال بناء السلام.

٣٥ - وقام رئيس الاجتماع القطري المخصص لسيراليون في لجنة بناء السلام، فرانك مايور، الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة، بزيارة إلى سيراليون، من ٩ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كي يحصل بنفسه على معلومات عن الحالة السائدة عقب الانتخابات، وعن أولويات الحكومة الجديدة المتعلقة ببناء السلام ومن أجل مناقشة العمل الجاري للجنة بناء السلام. وأكدت الحكومة مجددا، خلال زيارة السيد مايور، التزامها بالتعاون مع اللجنة.

٣٦ - وكانت للدعم المقدم من الأمم المتحدة، وبخاصة من المكتب، أهمية كبيرة في تيسير عمل لجنة بناء السلام في سيراليون ودفعه إلى الأمام. وساعد المكتب الحكومة في صياغة وتنفيذ خطة أولويات لصندوق بناء السلام، وفي إعداد إطار للتعاون في مجال بناء السلام. وسيظل استمرار ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم وتنسيق على الصعيد الاستراتيجي، علاوة على إجراء حوار رفيع المستوى بشأن السياسات على المستوى الميداني، بما في ذلك إكمال إطار التعاون في مجال بناء السلام وتنفيذه واستعراضه بشكل منتظم، من العوامل الهامة لكفالة نجاح نشاط لجنة بناء السلام في سيراليون.

عاشرا - التحديات المستقبلية

ألف - التقدم الاقتصادي

٣٧ - رغم التقدم المحرز في ترسيخ السلام في سيراليون، منذ انتهاء الصراع في عام ٢٠٠٢، والدعم المنتظم الذي تقدمه الأمم المتحدة لعملية التنمية، تظل الحالة في سيراليون هشة. فقد كان التقدم المحرز في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بطيئا. وبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي عقب الحرب زهاء ٧ في المائة، بينما بلغ معدل التضخم ٦,٦ في المائة تقريبا. وأسهمت الإصلاحات الاقتصادية في تخفيض العجز المالي وعجز الحساب الجاري الخارجي، والمحافظة على استقرار معدل سعر الصرف بشكل نسبي. وشهدت قطاعات الزراعة والتعدين والبناء والخدمات انتعاشا طفيفا أيضا. وبالرغم من ذلك، يستمر استفحال الفقر، وتظل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للبلد من أدنى المؤشرات في أفريقيا.

٣٨ - وسيتعين على الحكومة أن تكثف جهودها من أجل تهيئة ظروف مؤاتية للاستثمار الخاص ولنمو القطاع الخاص، باعتبارهما وسيلة لإيجاد فرص العمل. وسيكون من المهم أيضا، تسريع وتيرة تنفيذ برنامج توظيف الشباب، الذي تموله لجنة بناء السلام، والذي يستهدف زهاء ٠٠٠ ٨ مستفيد. وستكون هناك حاجة لبرامج إضافية أيضا من أجل تلبية احتياجات الأعداد الكبيرة المتبقية من الشباب العاطلين عن العمل.

باء - المصالحة الوطنية

٣٩ - كشفت الانتخابات الوطنية الأخيرة عن وجود انشقاق عميق في الساحة السياسية، وألقت الضوء على ازدياد هيمنة النزعة العرقية والتوجهات الإقليمية على الشؤون السياسية لسيراليون، الأمر الذي يؤثر سلبا على جهود ترسيخ السلام في البلد، إن لم تجر معالجته.

٤٠ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد كبار المسؤولين التنفيذيين للحزب الشعبي لسيراليون مؤتمرا صحفيا في فريتاون، اشتكوا فيه، ضمن أشياء أخرى، من إلغاء اللجنة الانتخابية الوطنية للأصوات في ٤٧٧ مركز اقتراع، في أعقاب السباق الرئاسي وقيام الرئيس كوروما بصرف اثنين من أعضاء اللجنة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر لإعلانهما أنهما يتبرءان من نتائج هذه الانتخابات. وعلاوة على ذلك، قاطع الجهاز التنفيذي للحزب الشعبي لسيراليون احتفال تنصيب الرئيس، الذي نظم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، احتجاجا على صرف اثنين من أعضاء اللجنة. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الحكومة حوارها مع الأحزاب السياسية من أجل تخفيف حدة التوترات وإنشاء عملية تشاركية مستندة إلى قاعدة عريضة، لا سيما عند اقتراب الانتخابات لعام ٢٠٠٨.

٤١ - وستواصل الأمم المتحدة العمل مع الحكومة والأطراف الفاعلة الوطنية الأخرى، من خلال أنشطة الدعوة والحوار السياسي، بغية تنمية مهارات وبناء القدرات لدى القيادات السياسية والمدنية وبناء قدراتها، من أجل إجراء مفاوضات وحوار بنائين، وتعزيز قدرات الوساطة لدى المؤسسات كلجنة تسجيل الأحزاب السياسية، واللجان الأمنية للمحافظات والمقاطعات؛ وتوفير الدعم لإنشاء شبكة وطنية من الوسطاء؛ وتشجيع تنظيم حملة نشطة لتعزيز التسامح بين الأحزاب السياسية ومؤيديها، وبخاصة كبار الزعماء. وفي هذا الصدد، يشكل لقاء الرئيس مع ١٤٩ من هؤلاء الزعماء في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وحملات المصالحة التي نظمتها الحكومة في معاقل المعارضة عقب الانتخابات مباشرة، خطوات مشجعة على الطريق الصحيح.

٤٢ - وهناك حاجة ملحة أيضا لتسريع تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة فيما يتعلق بالمصالحة، وبخاصة برنامج التعويضات الذي يهدف إلى معالجة معاناة ضحايا الصراع الأهلي

والأسباب الجذرية للحرب. بيد أن هذا الأمر سيتطلب المساعدة من أوساط المانحين، نظرا إلى أن الحكومة لا تملك حاليا التمويل اللازم لتنفيذ هذا البرنامج.

جيم – تعزيز قدرات قطاع الأمن

٤٣ – بصرف النظر عن التقدم المحرز في مجال تعزيز قدرات قطاع الأمن، لا تزال شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون تواجهان تحديات خطيرة. وسيكون من الضروري أن تركز الحكومة جهودها، خلال الشهور القادمة، على رفع مستويات معيشة كل من الشرطة والجيش، وتوفير المعدات للشرطة، والوفاء بالتزاماتها تلبية لشروط وظروف الخدمة المنقحة في الجيش، وكفالة توفير الأموال من أجل الاستمرار في دفع تكاليف الوقود وحصص الإعاشة والمرتبات لقوات الأمن. وسيكون من الضروري أيضا أن تواصل الحكومة جهودها الرامية إلى تقليص حجم القوات المسلحة، من أجل تأسيس جيش أنشط وأقل عددا بتكلفة معقولة، وكفالة تلقي قوات الأمن ما تحتاجه من تدريب ومعدات، بغية مواصلة تعزيز قدراتها. وتعمل شرطة سيراليون حاليا، بالتعاون مع المكتب، على وضع الصيغة النهائية لقائمة بأولويات المعدات المطلوبة لزيادة فعاليتها. وأنا أعتزم مناشدة المجتمع الدولي، عند موافقة الحكومة على هذه الأولويات، كي يساهم بسخاء من أجل تلبية هذه الاحتياجات البالغة الأهمية.

دال – تفويض السلطات وتطبيق اللامركزية

٤٤ – اتسمت وتيرة تنفيذ برنامج تطبيق اللامركزية وتفويض السلطات إلى المحافظات بالبطء الشديد. ولم يتوافر للمجالس المحلية ما يكفي من الموارد المالية والأفراد المؤهلين من أجل تخطيط البرامج وتنفيذها. ومن بين التحديات الكثيرة التي تواجهها الحكومة الجديدة ضرورة توعية المجتمعات المحلية بالتزاماتها المتعلقة بدفع الضرائب والمكوس، وتوضيح أدوار ومسؤوليات إدارات زعماء القبائل والمجالس المحلية فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات، وإجراء استعراض مبكر لقانون الحكومات المحلية لعام ٢٠٠٤.

هاء – انتخابات المجالس المحلية

٤٥ – طلبت الحكومة إلى الأمم المتحدة توفير المساعدة التقنية لانتخابات المجالس المحلية، المقرر حاليا إجراؤها في أيار/مايو أو حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ويتوقع أن يُطلب المستوى نفسه من المساعدة التقنية التي وفرتها الأمم المتحدة للانتخابات العامة لعام ٢٠٠٧ من أجل إجراء انتخابات المجالس المحلية، بما في ذلك تقسيم الدوائر الانتخابية، واستكمال وتنظيم سجل الناخبين، والتنسيق الميداني وتدريب أفراد اللجنة الانتخابية الوطنية، علاوة على توفير الدعم

العملياتي واللوجستي. وسيكون من الضروري أيضا تعزيز قدرة لجنة تسجيل الأحزاب السياسية على القيام بالوساطة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين مساعدة الحكومة في مجال تعبئة الموارد وتنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى المجالس المحلية.

واو – إصلاح الدستور

٤٦ – أُنشئت لجنة استعراض الدستور في عهد الحكومة السابقة، كما ذكرت في تقريري المرحلي الرابع من أجل تنقيح دستور عام ١٩٩١. وروعيت في عملية الاستعراض هذه توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والآليات القانونية اللازمة لمواجهة انتهاكات الحقوق والحريات الأساسية. ولا تزال هناك حاجة إلى القيام على نطاق واسع بتعميم ومناقشة توصيات لجنة استعراض الدستور التي تشمل التعديلات المقترح إدخالها على الدستور، من قبيل وضع تعريف منقح للمواطنة، وإنشاء مجلس شيوخ، وإلغاء الممارسات التمييزية ذات الصلة بنوع الجنس.

زاي – جهود مكافحة الفساد والمساءلة

٤٧ – استناداً إلى الاستنتاجات الواردة في تقرير الفريق الانتقالي المشار إليها في الفقرة ١١ أعلاه ووفقاً للالتزام الذي أعرب عنه الرئيس كوروما بمواصلة حملة صارمة لمكافحة الفساد، تُبذل جهود لتعزيز دور لجنة مكافحة الفساد واستقلاليتها. وقد قامت الحكومة باستبدال قيادة اللجنة وهي تعكف في الوقت الحالي على استعراض التشريعات الناظمة لعملها. وأعربت أيضاً عن نيتها في أن تطلب إلى اللجنة التحقيق في حالات محددة من الفساد وسوء الإدارة في تقرير الفريق الانتقالي.

٤٨ – وأصدرت الحكومة تقارير عن مراجعة حسابات الميزانية الوطنية للأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، كانت قد طلبتها الجهات المانحة خلال الإدارة السابقة. بيد أنه يلزمها تسريع استعراض الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي كان من المفترض الانتهاء من وضعها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وإعادة دفع مسار تنفيذ الميثاق المحسن للإدارة والمساءلة الذي تعثر بسبب خلافات بين الجهات المانحة والقيادة السابقة للجنة مكافحة الفساد.

حاء – بناء قدرات البرلمان

٤٩ – استضاف المكتب، في الفترة الممتدة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بعثة تقييم تابعة للاتحاد البرلماني الدولي أجرت بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة

القطري، تقييماً شاملاً لاحتياجات البرلمان من القدرات وعقدت مشاورات واسعة النطاق مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والشركاء الإنمائيين بشأن وضع برنامج مشترك لبناء القدرات. وأكد هذا التقييم الحاجة إلى زيادة الموارد وبناء قدرات البرلمانيين لتمكينهم بصورة فعالة من ممارسة ما يكفي من الضوابط والميازين على السلطة التنفيذية. وسيحتاج أعضاء البرلمان الجدد إلى التدريب على النقاشات التشريعية وعمليات الإصلاح ومهام الرقابة ليضطلعوا بعملهم على نحو فعال ومثمر. وإضافة إلى ذلك، سيلزم الأمر أيضاً التوعية بأوجه عدم المساواة بين الجنسين على المستويين المؤسسي والهيكلي لأن ذلك يشكل عوائق تعترض تمكين الفتيات والنساء.

حادي عشر – فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٥٠ – واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني لوضع السياسات والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية وبناء القدرات في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأسهم فريق الأمم المتحدة القطري في الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة/الإيدز عن طريق تقديم الدعم المالي لتخطيط برامج العلاج والوقاية والرعاية فيما يتصل بالإيدز وتنفيذ هذه البرامج وتقييمها. وفي تموز/يوليه أقر البرلمان مشروع قانون لحماية حقوق الأشخاص المصابين بالإيدز. ويتلقى في الوقت الراهن ما يزيد على ١ ٢٠٠ شخص مصاب بالفيروس/الإيدز العلاج الطبي وتقدم كل سنة حوالي ٢٠ ٠٠٠ امرأة حامل مجموعة معدة من مجموعات للوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال هناك تحديات خطيرة بما فيها الحاجة إلى ضمان توسيع فرص الحصول على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية فيما يتصل بفيروس/الإيدز وبناء القدرات الوطنية للتصدي له والمساعدة على ضمان تحقيق إدماج أفضل للعمليات المختلفة المتصلة بالفيروس/الإيدز في البرامج الوطنية القائمة.

ثاني عشر – السلوك والانضباط

٥١ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المكتب على تدريب الموظفين وتوعيتهم بشأن الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والامتثال لسياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التهاون مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ونظمت البعثة دورتين لتدريب المدربين من أجل منسقي الوكالة ودورة تدريبية لموظفي المحكمة الخاصة لسيراليون بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ومنذ تقريري السابق، لم يبلّغ عن أي حالات استغلال واعتداء جنسيين أو شكاوى متصلة بذلك ضد موظفي المكتب.

ثالث عشر – دعم البعثة

٥٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استخدمت أصول المكتب لدعم العمليات الرئيسية للبعثة وشركائها. وفي الوقت الراهن، يقدم المكتب معدات النقل البري لحركة موظفيه ولتوفير الخدمات الحيوية من المياه والصرف الصحي؛ ومعدات النقل الجوي لحركة موظفي الأمم المتحدة وإمداداتهم في أنحاء منطقة البعثة؛ والعمليات الجوية/الإشراف على السلامة ومراقبة الحركة؛ والبنية التحتية للاتصالات؛ والدعم عن طريق تكنولوجيا المعلومات؛ والخدمات التقنية وخدمات الصيانة بما فيها إذاعة الأمم المتحدة؛ والإمدادات من الوقود للمكتب ولقوة الحرس المنغولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا المنتشرة في المحكمة الخاصة لسيراليون؛ وإمدادات الطاقة الكهربائية لمنشآت الأمم المتحدة؛ والدعم الهندسي لمرافق الأمم المتحدة بما فيها إدارة شؤون المواقع والصيانة الحيوية للمولدات الكهربائية؛ والخدمات الطبية المقدمة لموظفي المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري والمحكمة الخاصة لسيراليون. كما أنه ينسق خدمات الأمن المتكاملة في أنحاء منطقة البعثة.

٥٣ – وتحتفظ بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بالقيادة والسيطرة على قوة الحرس المنغولية التي توفر الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون وتنظم الجوانب الإدارية ذات الصلة. بيد أن المكتب يوفر الأمن في موقع مخيم قوة الحرس المنغولية والدعم اللوجستي بما في ذلك تزويد قوة الحرس بالطاقة الكهربائية والماء وأماكن الإقامة وإدارة شؤون الموقع والنقل الجوي والحركة الجوية والنقل البري وتكنولوجيا المعلومات وخدمات المطاعم التعاقدية.

رابع عشر – توصيات بعثة التقييم التقني

٥٤ – أوصت بعثة التقييم التقني، بالتشاور مع المكتب، بالتمديد للمكتب لفترة نهائية تمتد تسعة أشهر. وخلال هذه الفترة سيواصل المكتب مساعدة الحكومة الجديدة على تقديم دعم للانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٨ والإصلاح الدستوري وتعزيز الحكم الديمقراطي بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة الفساد وتيسير مشاركة سيراليون في لجنة بناء السلام. وإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب جهوده لمواصلة تعزيز قطاع الأمن ودعم المؤسسات الوطنية والمحلية للنهوض بقدراتها في مجالات الإدارة والوساطة وحل الصراعات على المستويين الوطني والمحلي والمساعدة في بناء قدرات المؤسسات الحيوية للدولة بما فيها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ودعم الإصلاح في قطاعي القضاء والإصلاحيات وتعزيز حقوق الإنسان وتقوية مشاركة المرأة في العملية السياسية وإكمال الانتقال من إذاعة الأمم المتحدة إلى هيئة للإذاعة العامة مستقلة وطنية ودعم جهود الحكومة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع على النحو الذي حددته لجنة الحقيقة والمصالحة.

٥٥ - وأوصت بعثة التقييم التقني أيضا بأن يحل محل المكتب عند انتهاء ولايته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مكتب سياسي متكامل أصغر حجماً يركز على مواصلة تنفيذ عملية توطيد دعائم السلام، وتعبئة دعم الجهات المانحة الدولية، ودعم أعمال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام التابعين للأمم المتحدة واستكمال أي مهام متبقية من ولاية المكتب وبوجه خاص تعزيز المصالحة الوطنية ودعم عملية الإصلاح الدستوري. ويخضع مكتب المتابعة لقيادة إدارة الشؤون السياسية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويواصل خدمة أغراض إدماج جهود الأمم المتحدة في سيراليون على أن يؤدي رئيس المكتب أيضاً دور الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يزود المكتب بالموارد الكافية لتمكينه من تنفيذ المهام المكلف بها بفعالية.

خامس عشر - الملاحظات

٥٦ - واصل المكتب إحراز تقدم مطرد في أداء ولايته المتمثلة في دعم جهود حكومة سيراليون لتوطيد دعائم السلام في البلد وضمان اتباع نهج متكامل للتصدي للتحديات المتصلة بالحكم الرشيد والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وقد أدى دوراً هاماً في بناء قدرات اللجنة الانتخابية الوطنية على تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في ١١ آب/أغسطس وتعزيز لجنة تسجيل الأحزاب السياسية ودعم إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وتدعيم القطاع الأمني وتعزيز حقوق الإنسان ودعم إصلاح قطاعي القضاء والإصلاحيات واتخاذ مبادرات لحماية ورعاية النساء والأطفال والشباب والترويج لثقافة السلام والمصالحة ودعم أعمال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وقدم المكتب أيضاً الدعم إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد ووضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان وبناء قدرات مؤسسات الدولة لتوفير الخدمات الأساسية ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع.

٥٧ - ومما يدعو للأسف أنه على الرغم من الفرص التي يتيحها المجتمع الدولي وما يقدمه من موارد وإمكانات لتمكين سيراليون من توطيد دعائم السلام وإنعاش اقتصادها فإن البلد يواصل مواجهة تحديات جسيمة. ولا تزال الحالة الاقتصادية صعبة للغاية: فالفقر منتشر وأسعار الأغذية إلى ارتفاع ومعدلات البطالة بين الشباب آخذة في التدهور. ولم تُهيأ بعد ظروف اقتصاد تتوافر له مقومات الاستمرار قادر على توفير العمالة والإيرادات العامة المستدامة. وقد ورثت الحكومة الجديدة خزانة خاوية نتيجة للفساد وسوء إدارة الموارد وهي تسعى في الوقت الراهن إلى الحصول على مساعدة من الجهات المانحة لتمويل ما يصل إلى ٨٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية. ويجب عليها أيضاً أن تتخذ تدابير فورية لمكافحة الفساد. ومن البوادر المشجعة إصدار تقارير مراجعة الحسابات العامة وتعهد الرئيس المنتخب

حديثاً بالإعلان عما لديه من أصول وطلبه أن يحذو حذوه جميع المرشحين للتعيين في مناصب في الخدمة العامة، والخطط التي وضعها لتعزيز لجنة مكافحة الفساد.

٥٨ - وأبرزت الانتخابات الأخيرة توترات سياسية مستحكمة وأوجه شقاق بين سكان سيراليون على أسس عرقية وجغرافية يحتمل أن تشهد تصعيدا في المرحلة السابقة لانتخابات الحكومات المحلية لعام ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، لا تزال اللجنة الانتخابية الوطنية، على الرغم من النجاح الباهر الذي حققته في الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٧، تفتقر إلى القدرات المطلوبة لإجراء انتخابات المجالس المحلية لعام ٢٠٠٨ وبناء على ذلك ستحتاج إلى مساعدة الأمم المتحدة.

٥٩ - وفي القطاع الأمني، ومع إحراز تقدم كبير في تعزيز روح المهنية والفعالية لدى القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون فإن قوات الشرطة والجيش على السواء لا يزالان يعانيان أوجه قصور لوجستية وعدم كفاية في التمويل المقدم من الحكومة التي لا تزال غير قادرة بمفردها على تحمل نفقات الجيش وقوات الشرطة النظاميين اللذين ساعد المجتمع الدولي على إنشائهما. وبالنظر إلى التوترات السياسية وعدم إحراز تقدم اقتصادي فهناك خطر من مغبة تداعي السلام الهش إن لم تعالج هذه المسائل من باب الأولوية.

٦٠ - ومع مراعاة العديد من التحديات المعقدة التي تستمر سيراليون في مواجهتها ورسالة الرئيس كوروما المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر S/2007/659)، أوصي بتمديد ولاية المكتب لفترة نهائية مدتها تسعة أشهر لتمكينها من أداء المهام المبينة في الفقرة ٥٤ أعلاه. وخلال هذه الفترة سيتخذ المكتب خطوات لتقليص قوته تدريجياً بهدف إكمال ولايته بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وأعتزم تقديم مقترحات إلى مجلس الأمن في تقريري المقبل عن المكتب في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ تتعلق بتقليص البعثة وبولاية المكتب اللاحق له وهيكله وقوته على النحو المشار إليه في الفقرة ٥٥ أعلاه.

٦١ - وفي الختام أود أن أعرب عن تقديري لحكومة سيراليون وشركائها الدوليين لتعاونهم الوثيق مع المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللبلدان المساهمة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في المكتب على دعمها المستمر لعملية توطيد دعائم السلام في سيراليون. وأود أيضاً أن أشكر ممثلي التنفيذي، فيكتور داسيلفا أنجلو وجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في سيراليون على جهودهم الدؤوبة للمساعدة على ضمان تحقيق سيراليون السلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة.

Map No. 4263 Rev. 6 UNITED NATIONS
November 2007

Department of Field Support
Cartographic Section